

الائتلاف الأهلي للانتخابات

يطالب بموعد محدد للانتخابات الرئاسية وحوار وطني جامع

رام الله، 13 تموز/يوليو 2026

يتابع الائتلاف الأهلي للانتخابات صدور المرسوم الرئاسي الذي حدد يوم السبت الموافق الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2026 موعدًا لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذ يعتبر الائتلاف أن تحديد موعد الانتخابات التشريعية خطوة ضرورية على طريق استعادة الحياة الديمقراطية وتجديد الشرعيات الفلسطينية، فإنه يؤكد أن الانتخابات حق أصيل للمواطنين والمواطنات، وليست منحة من أي جهة أو مجرد إجراء إداري، وأن نجاحها وصدقيتها يتطلبان إجراءها ضمن مسار وطني شامل، يستند إلى التعددية والمساواة وسيادة القانون، ويضمن مشاركة جميع الفلسطينيين دون إقصاء.

ويجدد الائتلاف تأكيد جميع المواقف والمطالب التي أعلنها في بيانه الصادر بتاريخ 2 تموز/يوليو 2026، وفي مقدمتها ضرورة أن تكون العملية الانتخابية جزءًا من مسار وطني جامع يعيد الاعتبار لإرادة المواطنين، ويسهم في إنهاء الانقسام وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، ويضمن إجراء الانتخابات في جميع المحافظات الفلسطينية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة.



وفي هذا السياق، يؤكد الائتلاف ما يلي:

أولاً: يدعو الائتلاف إلى الشروع الفوري في حوار وطني واسع وجامع، تشارك فيه جميع القوى والفصائل الفلسطينية، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسائية والشبابية والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية، بهدف التوافق على الضمانات السياسية والقانونية والمجتمعية اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة يشارك فيها الجميع.

ثانيًا: يطالب الائتلاف بإصدار مرسوم رئاسي يحدد بصورة صريحة وملزمة موعد الانتخابات الرئاسية، وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى أنها ستجرى خلال الربع الأول من عام 2027. فتحديد موعد واضح للانتخابات الرئاسية يشكل ضمانة أساسية لاستكمال العملية الديمقراطية، ويوفر اليقين القانوني والسياسي لجميع الأطراف، ويؤكد أن الانتخابات التشريعية والرئاسية استحقاقان مترابطان لا يجوز تجزئتهما أو التعامل مع أحدهما بمعزل عن الآخر.

ثالثًا: يجدد الائتلاف رفضه القاطع لفرض أي شروط سياسية أو أيديولوجية على حق الترشح، لما تنطوي عليه هذه الشروط من مساس بالتعددية السياسية، ومن إمكانية استخدامها لإقصاء قوى أو قوائم أو مرشحين بسبب مواقفهم أو برامجهم السياسية.

رابعًا: يشدد الائتلاف على ضرورة ضمان إجراء الانتخابات في القدس، ترشيحًا واقتراحًا ودعاية انتخابية، والتوصل بصورة مبكرة إلى توافق وطني واضح بشأن آليات مشاركة المواطنين المقدسيين، وعدم تأجيل معالجة هذا الملف إلى المراحل الأخيرة من العملية الانتخابية.

خامسًا: يؤكد الائتلاف أن إجراء الانتخابات في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، شرط جوهري لوحدة العملية الانتخابية ووحدة النظام السياسي الفلسطيني، وأن أي انتخابات لا تشمل جميع الأراضي الفلسطينية ولا تضمن المشاركة المتساوية لجميع المواطنين لن تحقق الغاية الوطنية والديمقراطية المرجوة منها.

سادسًا: يدعو الائتلاف الجهات الرسمية إلى توفير جميع ضمانات النزاهة والشفافية وحرية العمل السياسي والإعلامي، وتهيئة بيئة تحترم حرية الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، وتمنع الاعتقال أو الاستدعاء أو التضييق على خلفية النشاط السياسي والانتخابي.

كما يدعو الائتلاف المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته السياسية والقانونية، والضغط على سلطات الاحتلال لضمان إجراء الانتخابات في القدس ومنع التدخل في العملية الانتخابية أو تعطيلها، وتوفير الدعم السياسي والفني والرقابي اللازم لإجراء انتخابات فلسطينية شاملة وحرّة ونزيهة.

مؤسسات الائتلاف الأهلي للانتخابات:

مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات (المرصد)	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان	اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات
مركز ثبات	مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"
جمعية النجدة	مركز القدس للمساعدة القانونية
مؤسسة الحق	الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء – مساواة
المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية – Reform
	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب Pyalara